الانتخابات الرئاسية المصرية والتحدي الديمقراطي

بشير عبد الفتاح

ما كاد قطاع من المصريين يتنبه لأهمية الديمقراطية وارتباطها بحياته اليومية حتى عاد يعلي من قضايا الاقتصاد والأمن على حسابها

كما كان أداء النخب السياسية والفكرية مترديا عند التعاطي مع ثورة 2011 جاء صادما أيضا إزاء التعامل مع قضية الديمقراطية

عملية التحول الديمقراطي المتعثرة باتت تصارع شبح الردة وهو مأزق لا منجاة منه إلا بإدراك الرئيس القادم لأهمية المضي نحو إتمامها

تعرف الدول طريقها إلى الديمقراطية عبر مسارات ثلاثة: إما التطور الطبيعي لنظامها السياسي باتجاهها وسط بيئة داخلية موائمة ومحيط إقليمي ودولي غير معرقل، وإما الطلب الشعبي الملح عبر ضغط قوى مدنية وطنية تؤمن بالديمقراطية وتأبى إلا بلوغها، وإما الدعم الخارجي لعملية التحول الديمقراطي سواء من خلال ترغيب الحكومات أو الأنظمة على تبنيها أو ممارسة الضغوط عليها بطريقة أو بأخرى لحملها على خوض غمارها.

تراجع الطلب الشعبي

ما كاد قطاع واسع من عامة المصريين وخاصتهم ينتبه منذ اندلاع ثورة يناير 2011 -ولو جزئيا- لأهمية الديمقراطية ومدى ارتباطها بمتطلبات حياته اليومية عبر إدراك العلاقة الوثيقة بينها وبين التنمية حتى عاد هرم أولوياته يعلي من قضايا الاقتصاد والأمن على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية تحت وطأة الأعراض الجانبية السلبية لتلك الثورة على شاكلة غياب الأمن وانهيار الاقتصاد وتحلل القيم الأخلاقية واهتزاز الثوابت الاجتماعية.

وهي الأعراض الناجمة عن ارتباط تفكك أنظمة الحكم التي من أجل إسقاطها اندلعت الثورة، بارتباك الدولة وانفراط عقدها.

ولقد انعكس هذا الأمر بجلاء في برامج المرشحين الرئاسيين، والتي تأثرت بدورها كثيرا بخلفياتها المهنية، فبالنسبة للمشير السيسي تصدرت أولويات برنامجه شعارات من قبيل «الأمن» و«الاستقرار» و«محاربة الإرهاب» و«استعادة هيبة الدولة»، وأخذ الرجل على البعض استدعاء نماذج لديمقراطيات غربية مستقرة منذ مئات السنين ومحاولة إسقاطها على الواقع المصري، لافتا إلى أن إقامة ديمقراطية حقيقية وكاملة في مصر تحتاج لوقت قد يمتد إلى عشرين عاما.

أما المتأصل اليساري حمدين صباحي فقد احتلت قضايا مثل «العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر» قمة اهتماماته، هذا بينما تلاقى المرشحان عند إقصاء جماعة الإخوان المسلمين وما يرتبط بها من تنظيمات وفعاليات من المشهد السياسي واستبعاد أي فرص للحوار معها.

وربما يكون عزوف المصريين عن التمسك بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات أمرا متفهما على وقع الإخفاقات التي لفت بظلالها على أداء الحكومات التي توالت إبان المرحلة الانتقالية.

فإذا كان لكل ثورة تكلفة يتعين على الشعوب تحملها حتى بلوغ تلك الثورات الغايات المرجوة منها فإن حدود قدرة أي شعب على تحمل تلك التكلفة ترتهن بطبيعة وسرعة وكفاءة أداء القائمين على الأمور خلال المرحلة الانتقالية، ذلك أن الثورات إذا ما ضلت طريقها أو لم تفلح في تحقيق أهدافها أو احتواء الارتباكات الأمنية والاقتصادية والسياسية المصاحبة لها والناجمة عنها فقد تضطر شرائح شعبية واسعة -بعد أن ضاقت ذرعا بتعثر المرحلة الانتقالية وتخبطها وطول أمدها- إلى التخلي عن الأحلام والمرامي الإستراتيجية للثورة، كالديمقراطية لمصلحة المطالب الآنية الملحة كاستعادة الأمن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وكم حفل تاريخ الثورات البشرية بنماذج عديدة في هذا المضمار كانت مصر مسرحا لأحدها عقب ثورة يوليو 1952!

فبإيعاز من الجناح المناهض لدمقرطة البلاد وعودة الجيش لثكناته داخل مجلس قيادة الثورة، والذي اعتبر مساعي الجناح الآخر بقيادة محمد نجيب في هذا الخصوص مؤامرة على الثورة ومحاولة لتسليم البلاد إلى القوى الرجعية التي كانت تهيمن على مقاليد الحكم قبل اندلاعها، خرج عمال النقل في 28 مارس/آذار 1954 في مظاهرات بمحيط مبنى البرلمان والقصر الجمهوري ومجلس الدولة رافعين شعارات من قبيل «لا أحزاب ولا برلمان»، «تسقط الديمقراطية.. تسقط الحرية»، الأمر الذي أسفر عن إلغاء قرارات 25 مارس/آذار الخاصة بتدشين إجراءات التحول الديمقراطي لينتصر دعاة «الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية» على تيار «الديمقراطية السياسية».

تقاعس النخب السياسية

مثلما كان أداء النخب السياسية والفكرية على غير المستوى المطلوب عند التعاطي مع ثورة 2011 جاء صادما أيضا إزاء التعامل مع قضية الديمقراطية التي لا يبدو أنها كانت متمسكة بها أو مستعدة لها.

ولما كانت أزمة النخب السياسية والفكرية عربية بامتياز، فقد بدأت تلوح في أفق المنطقة نذر عودة ما كان يعرف في الأدبيات السياسية العالمية المعنية بقضايا الديمقراطية قبل تفجر الحراك الثوري العربي بـ«الاستثناء العربي» بمعنى استعصاء التحول الديمقراطي في البلدان العربية بسبب غياب البيئة الملائمة وافتقاد الرغبة الملحة من قبل الحكام والنخب السياسية والفكرية والشعوب مجتمعين، بدأت تلك الآمال تتبدد على وقع أجواء الإحباط كما حالة الردة الثورية والديمقراطية التي ألقت بظلالها على دول عربية عديدة خلال الأشهر الأخيرة.

ففيما تقهقرت ليبيا إلى عهد الانقلابات العسكرية بعد ثورة شعبية أطاحت بنظام تسلطي، بدت عدة دول عربية على موعد مع استحقاقات انتخابية تجرى وسط أجواء مثيرة للتساؤل.

ففي منتصف أبريل/نيسان الماضي أجريت الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي كان فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فيها بولاية رابعة -وهو على كرسي طبي متحرك- محسوما مسبقا رغم اشتداد المرض عليه قبل أسبوعين على انتخابات برلمانية عراقية أجريت هي الأخرى في ظل اضطراب طائفي يستدعي حروبا أهلية.

وستعقب الانتخابات الرئاسية المصرية -التي أجريت في مناخ من الاستقطاب السياسي الحاد- أخرى في سوريا هي إلى المسرحية الهزلية أقرب.

وفي حين تتطلب العملية الديمقراطية وجود تكتل ديمقراطي يناضل من أجلها ولا يتنازل عن بلوغها لم يتوافر الأمر في الحالة المصرية، إذ أفضى انشغال النخب السياسية والثقافية بصراعاتها البينية في ظل استقطاب سياسي حاد إلى تراجع أهمية الديمقراطية على قمة أولوياتها، ولم تتورع تلك النخب عن تبني خطاب تبريري لإرجاء الديمقراطية يستند إلى استعادة هيبة الدولة وإقرار الأمن وبناء الاقتصاد، لتغدو الديمقراطية كما لو كانت ترفا فكريا أو خيالا سياسيا.

انحسار الدعم الخارجي

من غير الإنصاف إنكار أهمية المتغير الخارجي في عملية التحول الديمقراطي، خصوصا في مراحله الجنينية، بحيث يكون هناك راع أو حاضن خارجي لتلك العملية المعقدة يمهد بدوره الطريق لإنجاحها والوصول بها إلى بر الأمان بأقل كلفة ممكنة.

وبوسع المتابع للتحول الديمقراطي المتعثر في مصر أن يلحظ تراجعا ملفتا في حماس الحاضن أو الراعي الخارجي لهذا التحول، فلم تؤت جهود الاتحاد الأوروبي أكلها بسبب تعقد آليات اتخاذ القرار داخل أروقة صنع القرار المتعددة داخله وغياب الإرادة السياسية القوية إلى مستوى جعل دوره تاليا إن لم يكن تابعا لنظيره الأميركي.

أما واشنطن التي كانت تتحمس لدعم الديمقراطية الجنينية في العالم العربي استنادا إلى اعتبارات من قبيل الاعتقاد بأن دمقرطة تلك الدول ستخدم مصالحها على غرار ما جرى مع دول كألمانيا واليابان وشرق أوروبا، فضلا عن رغبة أوباما في إظهار شيء من الاتساق والتوازن ما بين حرص واشنطن على حماية وتعزيز مصالحها في المنطقة من جانب، وتوقها لإضفاء قدر من الصدقية على التزامها الأخلاقي بنشر قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارهما رسالة أميركية أبدية من جانب آخر، فقد بدأت تتراجع عن ذلك الدعم الحذر بوازع من معطيات عدة، لعل أبرزها حسم إدارة أوباما خياراتها بتغليب الاعتبارات المصلحية على التوجهات المثالية.

ويأتي بعد ذلك عدم ترحيب قطاع واسع من الأميركيين بتدخل بلادهم حول العالم من أجل نشر الديمقراطية، مخافة انبعاث الإسلام الجهادي التكفيري على خلفية الربيع العربي.

وقد عبرت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون عن هذا الخوف بالقول «إن بلادها والعالم لم يكونا ينتظران أن تطيح الثورات العربية بطغيان الحكام الديكتاتوريين لتأتي بطغيان الغوغائيين»، وهو التصريح الذي تلاقى مع ما حذرت منه سوزان رايس سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مما سمته «استبداد الغوغاء» بالشرق الأوسط، ومن بعدها وزير الخارجية الفرنسي لوبيان فابيوس يوم 18 سبتمبر/أيلول الماضي من «تحول الربيع العربي إلى شتاء أصولي».

وفي السياق ذاته، لم تتردد جهات أميركية عديدة في إبداء قلقها من النزعات الطائفية التي حملها الربيع العربي في طياته، حيث استدعت بعض الثورات خطابا دينيا متشددا حيال الأقليات الإثنية، مما دفع المسيحيين للإقبال بكثافة على هجر أوطانهم بحثا عن أوطان بديلة، إذ تدافع عشرات الآلاف منهم خلال العامين الماضيين صوب الهجرة من مصر وسوريا ولبنان بعد أقل من خمس سنوات مضت على موجة هجرة واسعة لمسيحيي العراق، في ظاهرة باتت تنذر بإفراغ المنطقة من مسيحييها على نحو اضطر البابا بنديكت السادس عشر بابا الفاتيكان إبان زيارته الأخيرة لبيروت لمناشدة المسيحيين العرب بعدم مغادرة أوطانهم.

وقد دفع غياب البديل المدني الذي يمكن الرهان عليه بعد سقوط الأنظمة العربية التقليدية بواشنطن إلى القبول بصعود نخب غير مدنية إلى الحكم بعدما كشف الفراغ الناجم عن سقوط تلك الأنظمة مدى هشاشة ووهن الأحزاب والقوى السياسية بشتى توجهاتها، وافتقادها القدرة على ملء هذا الفراغ، إن بسبب استفحال مشاكلها الداخلية المزمنة وافتقارها للرؤى والبرامج والكوادر السياسية، أو جراء مساعي الأنظمة السابقة لتجفيف منابعها الجماهيرية وتجريف تربتها السياسية واختراقها من الداخل وتدجينها واستتباعها.

أفول المشروطية السياسية

رغم أهمية تأثير الضغط الخارجي في دفع عملية التحول الديمقراطي فإنه يجوز الادعاء أن هذا التأثير قد بدأ بالتراجع عالميا خلال السنوات القليلة المنقضية.

فبينما كان يرتكز بالأساس على ركيزة اقتصادية دأبت الدول الكبرى على استخدامها كأداة للضغط على الدول غير الديمقراطية التي تطلب المساعدات الاقتصادية في إطار ما يعرف بـ«المشروطية السياسية»، أي أن تربط الدول المانحة مساعداتها للدول غير الديمقراطية بتبني الأخيرة خطوات جادة على طريق التحول الديمقراطي، خصوصا كلما تزايد احتياج تلك الدول للمساعدات الاقتصادية التي قد تشكل نسبة تناهز 10% من ناتجها المحلي الإجمالي، أسهمت الأزمات الاقتصادية العالمية المتتابعة وبروز قوى اقتصادية صاعدة مثل الصين ودول «البريكس» -التي شكلت ما يشبه اللوبي للدول النامية داخل المؤسسات المانحة- في تحييد المشروطية السياسية.

وعلى خلفية ذلك ظهر نظام «ما بعد المشروطية» المتمثل بوجود مانحين جدد لا يكترثون بطبيعة النظام السياسي أو أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول المتلقية للمعونات، الأمر الذي ساعد على تغيير قواعد اللعبة، وتوسيع هامش المناورة للدول المتلقية للمعونات.

كذلك أفضى الحراك الثوري العربي إلى انحسار الدور الخارجي «الضاغط» من قبل المانحين الدوليين، ففي حين كانت المشروطية السياسية تحقق غاياتها في حالات تنامي احتياج دولة ما للمعونة أو اهتزاز شرعية نظامها الحاكم، بما يعرض موقفها التفاوضي للانكشاف إزاء مجتمع المانحين، يمكن القول إن تنامي تأثير الداخل على حساب تراجع تأثير الخارج حيال ما يجري في مصر، إلى جانب الدعم الاقتصادي الهائل الذي وفرته بعض دول الخليج العربية لمصر في مواجهة التهديدات الأميركية والغربية بعرقلة أو تجميد مساعداتها للقاهرة قد ساهما في تقليص انكشاف الأخيرة وتقوية الموقف التفاوضي للمصريين حيال المانحين، إذ أتاح للسلطات المصرية مساحة أوسع من المناورة وقدرة أكبر على الصمود في مواجهة الضغوط العالمية خلال المرحلة الانتقالية الحرجة.

وانطلاقا مما سبق، يجوز القول إن عملية التحول الديمقراطي المتعثرة في مصر قد باتت تصارع شبح الردة، وهو مأزق لا منجاة منه إلا بإدراك الرئيس القادم مدى أهمية المضي قدما على درب إتمامها عبر ابتكار آلية سحرية وناجزة للمضي بثبات ونجاح في مسارين متوازيين دونما افتئات أحدهما على الآخر، وهما حماية الحريات وإرساء قواعد الديمقراطية من جانب، واستعادة هيبة الدولة وتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي من جانب آخر.

عن «الجزيرة. نت»

المرشح المصري الذي لم يحالفه الحظ !

إريك تراجر

عندما يدلي ملايين المصريين بأصواتهم لانتخاب رئيس للبلاد في السادس والعشرين والسابع والعشرين من مايو، فإنهم سيشاركون في تتويج ظاهري. والنتيجة هي محتمة: فوز وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي، وربما بفارق عالي جدا. وعلى الرغم من ذلك، إن واقع اعتبار هذه العملية انتخابية يعود إلى حد كبير إلى رجل واحد هو حمدين صباحي، المرشح المزعج والعضو السابق في البرلمان وأحد أتباع عبد الناصر منذ فترة طويلة الذي سيتميّز قريبا بكونه الرجل الوحيد خلال 7000 عام من تاريخ مصر الذي يخسر الانتخابات الرئاسية مرات متعددة.

ويُذكر أن صباحي، الذي احتل المركز الثالث بقوة في الانتخابات الرئاسية عام 2012 التي شارك فيها 13 مرشحاً للرئاسة، يعلم أن احتمالات نجاحه ضئيلة جدا، إذ قال خلال مقابلة أجريتها معه في مكتبه في الجيزة في أوائل أبريل: "اعتقد أن الجو السياسي يبين وجود مرشح دولة"، في إشارة إلى السيسي. وأضاف، "أعتقد أن هذا الجو لا يعطي فرصة تنافسية متساوية في هذه الانتخابات."

كما أمّح صباحي إلى مختلف القيود التي فرضت على حملته الانتخابية، بما في ذلك اعتقال مؤيديه والاعتداء عليهم. ونظرا إلى الدور البارز الذي لعبه في حملة الإطاحة بمحمد مرسي في الصيف الماضي، يواجه صباحي تهديدات مستمرة من «الإخوان المسلمين» وبالتالي فإن تحركاته في الوقت الحالي أكثر تقييدا مما كانت عليه خلال حملاته الرئاسية والبرلمانية السابقة.

لكن على الرغم من اليأس الذي يحيط بحملته الانتخابية الصغيرة نسبياً، فإن صباحي يقوم بمساهمة هامة على الساحة السياسية المصرية. ففي بيئة سياسية فعلية، يسعى هذا المرشح إلى الحفاظ على قدرة المصريين على تحدي نظام السيسي الناشئ. وقد أوضح لي وجهة نظره قائلا: "أنا لست بالمثالي الذي يبقى في المنزل ينتظر هذه الدولة لتكون محايدة. ولهذا السبب، أؤمن بالترشح لهذه الانتخابات الرئاسية لكي تصبح الديمقراطية حق من الحقوق."

وفي كثير من النواحي، إن هذا دورا غير طبيعي لصباحي الذي اعتنق الأفكار الاستبدادية ودعم الحكام المستبدين طوال العقود الأربعة التي كان فيها ناشطا يساريا بارزا. فبطله السياسي هو جمال عبد الناصر، الرئيس المصري السابق الذي حظر الأحزاب المعارضة وأقام نظام الحزب الواحد. إلا أن حماس صباحي لم يقتصر على المستبدين المصريين فحسب؛ فقد اتهم بتلقي أموال لحركته الناصرية من الدكتاتور الليبي السابق معمر القذافي، كما ظهر إسمه في أعقاب غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، كشخص من بين أولئك الذين تلقوا الأموال كما يُزعم من الدكتاتور السابق صدام حسين.

وقد اعتبر صباحي أن صدام هو "بطل قومي عربي"، مشيدا علنا بالطاغية العراقي خلال ظهوره في أحد قصور صدام عام 1994. وفي إحدى مقاطع الفيديو المنشورة على موقع يوتيوب المنتشرة على نطاق واسع، يقول صباحي بحماسة لصدام، "مصرُ تحيك، مصرُ تقف معك، مصرُ قلبها معك". وقال لي صباحي، "حملتني أحد الأمهات في شوارع بلدتي الصغيرة، بلطيم، عندما عرفت إنني قادم إلى العراق، قالت لي: ' أمانة عليك يا ابني، تبوس [تقبّل] صدام حسين ' ".

ويُذكر أن صباحي قلل في السنوات الأخيرة من هذه التأييدات وتداعي معانيها قائلا بأنه يقدّر هؤلاء القادة فقط بسبب اتجاهاتهم المعادية للغرب، وليس بسبب استبدادهم. وعندما سألت صباحي خلال مقابلة أجريتها معه في مارس 2013 كيف يمكن له أن يدعم قاتلاً مثل صدام، اعترف صباحي بأن صدام كان "دكتاتورا"، ولكنه قال لي إنه أيّد الطاغية العراقي خلال حرب الخليج عام 1991 لأنه "بالتأكيد سأكون مع الدكتاتور العربي ضد الدكتاتور جورج بوش".

وقد كان هذا التعليق غريباً، فأشرت بسرعة إلى أن جورج بوش الأب لم يكن دكتاتوراً، فأجابني صباحي: "تم انتخاب بوش في الولايات المتحدة، لكنه لم يُنتخب لتفجير الأطفال في العراق وقتلهم". إن هذا النوع من النقاش معتاد لدى صباحي، أي: القومية العربية الحادة مع مقدار ضئيل من السخافة.

ومع ذلك فإن حملة صباحي الحالية بعيدة عن السخافة. فالمرشح يأخذ هذه الانتخابات على محمل الجد إلى حد بعيد ويعيد ضبط نقاط الحوار الخاصة به لتوسيع دعوته كي تتجاوز قاعدته الناصرية التي على أي حال تفضل رجلاً قوياً مثل السيسي إلى حد كبير. لذا، بدلاً من تسليط الضوء على الوحدة العربية التي كانت سمة عبد الناصر سابقا، يعتبر صباحي الناصرية حاليا كمرادفة للديمقراطية الاجتماعية. وقد قال لي في أبريل واعدا بالإصلاحات الاقتصادية في مصر من خلال استطلاع الموارد المالية لدعم الطاقة والحد من الإعانات الممنوحة للمصانع: "أنا أحافظ على نفس قيم عبد ناصر مثل العدالة الاجتماعية".

ويوجه صباحي رسالته أيضاً إلى الطبقة الاقتصادية الدنيا، ويحدد الفقر بأنه أكبر "تهديد استراتيجي" تعاني منه مصر. إذ يعيش ما يقارب من نصف المواطنين المصريين الذين يبلغ عددهم 86 مليون مواطن على أقل من دولارين في اليوم. كما أن تراجع الاستثمارات الأجنبية والقطاع السياحي منذ انتفاضة عام 2011 قد أدى إلى انخفاض معدلات النمو وتقليص عدد الوظائف المتاحة. وقال لي صباحي: "هذه هي التربة الخصبة التي تنتج المتطرفين، فأولئك الذين يشعرون بالإحباط واليأس مستعدون لأن يصبحوا مفجرين انتحاريين".

وبالتالي يشدد صباحي على أهمية التنمية الاقتصادية لإصلاح النسيج الاجتماعي المصري المهترئ. فمنهجه لمحاربة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء يركز على "خطة تنمية شاملة" لجذب الاستثمارات الأجنبية وعلى برنامج سياسي لمكافحة العنصرية ضد البدو بغية تعزيز ثقة أكبر بين القبائل البدوية والدولة، بالإضافة إلى "المواجهة الأمنية" الحالية مع الجهاديين.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فيتخلى صباحي بشكل مماثل عن المعتقدات الناصرية التقليدية ويتبنى وجهات النظر السائدة في السياسة المصرية. وفي هذا السياق، يوضح أنه يقبل بوجود إسرائيل ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل من عام 1979 كحقائق سياسية إلا أنه لن يلتقي مع القادة الإسرائيليين. كما ويُدرج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على لائحة القوى التي يتوقع إقامة "علاقات متوازنة" معها. كما يفضل أن تلعب مصر دورا أقوى في أفريقيا، واعدا أنه إذا ما انتخب، فإن أول رحلة له في الخارج ستشمل زيارة السودان وإثيوبيا، حيث سيحاول حل أزمة مياه نهر النيل.

ولكن على الرغم من جدية صباحي المفاجئة، فإن لهذا المرشح موطن ضعف لا يمكن التغلب عليه في المناخ السياسي الحالي. فخلافاً للسيسي، هو ليس "رجل دولة"، وبالتالي يمكنه أن يتوقع احتشاد مؤسسات البلاد ضده. وفي الواقع، إن أصبح صباحي رئيساً، سيكون عرضة لنفس النوع من التمرد من داخل الأجهزة الأمنية المختلفة التي أطاحت بمرسي في مصر في تموز/يوليو الماضي.

وبغية مواجهة هذه المخاوف، يهاجم صباحي السيسي سراً. فقد أخبرني في نيسان/أبريل قائلاً: "المصريين هم بحاجة ماسة حقاً إلى رجل دولة، وليس إلى دولة رجل واحد"، متهماً السيسي في الواقع بالتمتع بطموحات دكتاتورية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الانتقادات التي يوجهها صباحي للسيسي برزت بشكل أوضح في الأسابيع الأخيرة. فقد أتى بالائمة على وزير الدفاع السابق لانتهاكه حقوق الإنسان، واتهمه بأنه كان يُدعم من قبل رموز من نظام حسني مبارك، وشكك علناً في التزامه بالديمقراطية. وعندما سألت صباحي عما إذا كان ينظر إلى السيسي باعتباره دكتاتوراً ناشئاً، أجاب بأن ذلك ممكناً وأوضح أن "هذا يعتمد على عوامل كثيرة. فنحن جزء من العملية، ولن نسمح له، ولا لأي شخص آخر، بأن يكون دكتاتوراً".

وبالفعل، إن هذا هو ما يتمحور حوله ترشيح صباحي، أي: إيجاد بديل للسيسي ولسياسة الزعيم القوي الذي يمثلها. ولكن على الرغم من جديّة صباحي في عمله على تحقيق هذا الهدف، يبرز سببان من المرجح أن يطيحا بجهوده هذه.

أولاً، في حين أن صباحي هو بديل للسيسي، لا يمكنه أن يكون البديل له. فلا يزال الإنقسام الأساسي في السياسة المصرية قائماً بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، ولا تتمتع "الناصرية الديمقراطية"، التي يصف صباحي ذاته من خلالها، إلا بعدد ضئيل جدا من الأتباع من غير الإسلاميين. وفي هذا الصدد، فإن ترشيح صباحي يشبه إلى حد بعيد حملة المرشح الليبرالي أيمن نور ضد مبارك عام 2005: فقد كان نور ببساطة مرشح آخر غير إسلامي، وليس بديلاً جديا لنظام مبارك الراسخ، وقد حصل في النهاية على 7.3 في المئة فقط من الأصوات مقابل 88.6 في المائة حصل عليها مبارك - قبل قيام النظام بسجنه.

ثانيا، إن النظام الناشئ لن يسمح لصباحي بطرح نفسه كبديل. فاعتقال القائمين بحملته الانتخابية، فضلاً عن الاعتداءات العنيفة ضد طاقم موظفيه، يمثل تحذيراً لصباحي بعدم معارضة السيسي بشدة. ويدرك النظام بأن صباحي قد يقوم بذلك علما أنه يتمتع بأربعة عقود من الخبرة في حشد المحتجين في الشوارع، وأنه شخصيا حشد أنصاره خلال الانتفاضات التي حفزت إقصاء مبارك ومرسي في 2011 و 2013 على التوالي. ونظرا إلى المناخ السياسي الحالي -الذي لم يتم في سياقه اعتقال الإسلاميين فحسب بل أيضا الناشطين الذين ناضلوا من أجل إسقاط مرسي والذين يقبعون في السجون حاليا لمقاومتهم إرادة الحكومة الحالية - فمن المرجح أن يُجبر صباحي على الاختيار ما بين الالتزام بـ "الخطوط الحمراء" التي يفرضها النظام كجزء من "المعارضة الموالية" وما بين عدم القيام بأي نشاطات سياسية على الإطلاق.

ومع ذلك، يبقى الاحتمال البعيد قائماً بأن يفاجئ صباحي الجميع - على سبيل المثال، من خلال فوزه بـ 25 في المئة من الأصوات. وفي حال حدوث ذلك، سيشير هذا الفوز إلى وجود معارضة كبيرة للسيسي حتى بين أولئك المصريين الذين يدعمون عملية الانتقال ما بعد مرسي. ولهذا السبب، يشكل صباحي اختبارا هاما لمدى التنافسية السياسية التي يمكن أن تظهر، وستظهر، في ظل حكم السيسي. لكن على الرغم من ذلك، من المرجح أن يكون صباحي هو الكناري المنكوب في منجم الفحم السام.

عن " معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط"